A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
LIMITED

A/HRC/2/L.45
3 October 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثانية
البند ٢ من جدول الأعمال

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ والمعنون "مجلس حقوق الإنسان"

فنلندا (باسم الاتحاد الأوروبي): مشروع مقرر

٢٠٠٦/...- دارفور

يقرر مجلس حقوق الإنسان اعتماد النص التالي:

"١- يُرحب المجلس باتفاق دارفور للسلام الموقّع في أبوجا وبالتدابير التي اتخذت فعلاً لتنفيذه. ويدعـــو جميع الأطراف التي لم توقع بعد على ذلك الاتفاق أن تفعل ذلك امتثالاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

"٢- يلاحـــظ المجلس بعين القلق خطورة حالة حقوق الإنسان والوضع الإنساني في دارفور، ويدعو إلى وضع حدّ فوري للانتهاكات الجارية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويُشدد على الالـــتزام الأولي لحكومة السودان بحماية جماعة الأفراد من الانتهاكات، بما في ذلك العنف الجنسي وغير ذلك من أشكال العنف القائم على أساس نوع الجنس واستخدام الأطفال الجنود. ويُناشد جميع الأطراف وضـــع حد لجميع أعمال العنف ضد المدنيين، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الضعيفة، بمن فيها النساء والأطفال، على ألا تُعرقل في الوقت ذاته عودة جميع الأشخاص المشردين داخلياً إلى ديارهم.

"٣- يلاحظ المجلس أن اتفاق دارفور للسلام ينص على مبادئ تعزيز المساءَلة ومنع الإفلات مـــن العقاب. ويدعو جميع الأطراف إلى وضع حدّ للإفلات من العقاب والتعاون تعاوناً كاملاً في تنفيذ اتفـــاق دارفـــور للسلام وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بهذا الخصوص، وذلك بجملة أمور من بينها المساعدة على تقديم المسؤولين عن الجرائم الجسيمة إلى العدالة بموجب القانون الدولي.

"٤- يدعو المجلس جميع الأطراف، سواء وقّعت اتفاق دارفور للسلام أم لم توقّعه، إلى ضمان وصول مراقبي مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المنتشرين في السودان وصولاً كاملاً لا يعيقه عائق إلى جميع الأماكن التي عليهم الاضطلاع بواجبات فيها، وإلى ضمان تسليم المساعدة الإنسانية كاملة وبأمان وبدون أية عوائق إلى المحتاجين إليها في دارفور.

"٥- يرحب المجلس بعلاقة التعاون التي أقامتها حكومة السودان مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان، ويدعو الحكومة إلى مواصلة وتكثيف تعاونها مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته عن طريق تنفيذ مختلف التوصيات. ويطلب إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقديم تقرير إلى المجلس في دورته الثالثة عن التقدّم المحرز بهذا الخصوص.

"٦- يدعو المجلس المجتمع الدولي عموماً والبلدان المانحة وشركاء السلام خصوصاً إلى الوفاء بتعهداتهم بتقديم الدعم والمساعدة المالية والتقنية العاجلة والكافية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان".